14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

أحمد محمد الحبيشي
رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
Ahmedalhobishi@Gmail.com

تصدر عن مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر -عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

الخميس والجمعة 12 - 13 يناير 2012 م - الموافق 18-19 صفر 1433 هـ - العدد 15361 - السنة الثالثة والأربعون

طلاب البيضاء في مصر يرفضون استهداف الجامعة

متابعة / محمد المشخر:

عبر أبناء محافظة البيضاء الدارسون بجمهورية مصر العربية في بيان لهم عن رفضهم واستنكارهم الشديد لما تتعرض له جامعة البيضاء من مؤامرات تخريبية ودانوا الممارسات العبثية التي تستهدف إعاقة العملية التعليمية والزج بالمؤسسات الأكاديمية في أتون المكايدات والممارسات الحزبية الضيقة.

وأكدوا أن الجامعة ليست ملكاً لطرف أو جهة بل ملك للمواطنين والوطن. وأن النجاح يعني بذل المزيد من الجهود للارتقاء بمكانتها وتحسين مستوى أدائها وليس السعي لتخريبها ودفع الطلاب بعيداً عن عملية التعليم.

كما عبر البيان عن استنكاره للعبث بالجامعة (أحد مكتسبات الوطن) التي يفتخر بها أبناء البيضاء مثمناً دورها التنويري والتنموي.

وأكد الطلاب في بيانهم تضامنهم مع رئيس الجامعة الدكتور سيلان أحمد العرامي الذي عرف كشخصية مشهود لها بالنزاهة والأمانة والعمل الجاد في خدمة الجامعة الفتية، والنهوض بها كمؤسسة علمية شامخة.

وناشدوا نائب الرئيس المناضل عبد ربه منصور هادي وضع حد لتلك الممارسات اللامسؤولة. باعتبارها لا تصب في مصلحة الجامعة وأساتذتها وطلابها وتعرقل العملية الإدارية والتعليمية في المحافظة.

ميزان الكلام

كن مستعجلا لتكن متحدثا لبقا

غضون

دعوة لشطب (البلطجة) من قواميسنا

البلطجة هي الفأس، وقد سموا الذي حرفته قطع الاخشاب ونحوها بالفأس (بلطجي)، كما زاد و (جي) إلى بائع الخضر فقالوا خضرجي،، وكذلك مكوجي وهلمجرا، وهذا شائع عند اخوتنا المصريين، واعتقد أني قرأت مرة ان مثل هذه النسبة تركية.

وإذا كانت الأمور قد استقرت عند هذه المعاني، فمن العيب اطلاق وصف بلطجي على أحد لمجرد التشنيع به كيداً، واقبح ما لاحظته هو ان يتم تبادل هذه الكلمة داخل الأسرة الصحفية، ولا أدري كيف يسمح صحفي لنفسه وصف آخرين من أهل مهنته أنهم بلاطجة .. إني أقرأ مثل هذا وأشعر بالاشمئزاز .. فأين حقوق الزمالة وأدب الحديث مع الزميل؟

فيصل الصوفي

مهما بلغ الخلاف أو الخصومة لايجوز وصف الزميل إلا بالزميل .. فليس من (المبالطة) المقبولة تبادل وصف (بلطجي) أو بلاطجة في أي وسط فما بالك في الوسط الصحفي أو ما يعرف ببلاط صاحبة الجلالة.

مؤسف ان كلمات بلطجي وبلطجية وبلاطجة شاع استخدامها في اعلام الأزمة استخداما مفرطا وغير مبرر فكل طرف ينعت الثاني بها، وعممت على الجميع من قبل الأطراف لدرجة ان الشعب اليمني بدا في هذا الخطاب وكأنه مجموعات بلطجية، وهاهي الخطيئة تصل إلى الوسط الإعلامي نفسه الذي يفترض ان تسود فيه كلمة زميل أو زملاء فمهما بلغت الخصومات لايجوز رفع الأدب الذي يسدل على العلاقات الرفاقية والمهنية.

إننا غير راضين عن كلمات مثل (المدعو) على ما فيها من الصحة، فما بالك أن يقول صحفي لصحفي بلطجي، أو حينما تدمغ نقابة الصحفيين زملاء مهنة وأعضاء في النقابة بلون (البلطجية) كما فعلت مع زملاء في مؤسسة (14أكتوبر) لمجرد الرغبة في الاساءة.

إني ادعو الجميع إلى شطب كلمة بلطجة وما ينحت منها شطباً نهائياً من قواميسهم اللغوية، فهي كلمات مهينة توجه لأبناء هذا الشعب ولا يستحقونها تحت أي مبرر، والسلوك غير القانوني وغير الحضاري ينبغي أن يسمى باسمه، ويسمى فاعله بالاسم اللائق به .. أما أن نسمي كل ما لايعجبنا بلطجة ونسمي الناس بلاطجة وهم ليسوا كذلك فهذا مهين .. ألا تلاحظون أن هؤلاء يطلقون على انصار النظام بلاطجة وأولئك يسمون اصحاب المشترك بلاطجة، وسحبت الكلمة على الجنود والمدنيين، وامتدت فعاليتها مؤخراً إلى نقابة مهنية كنقابة الصحفيين .. فمن بقي من الشعب لم تمسه هذه الاهانة؟

بالطبع لا أحد تقريباً.

هل يمكن للقانون الدولي أن يوحد الصف الجنوبي؟

أحمد عمر بن فريد

علينا أن نعترف كساسة وقيادات - تاريخية وغير تاريخية - ومناضلين ونشطاء في الميادين وكتاب واكاديمين وحتى كقانونيين جنوبيين في داخل الوطن و خارجه، بأننا كنا ولا زلنا " نهرف بما لا نعرف " خلال المرحلة السابقة والحالية، فيما يتعلق بالصيغة (المثالية - المناسبة) لقضيتنا الوطنية " قضية الجنوب " من الناحيتين (السياسية والقانونية) وأننا قد نصبنا أنفسنا مرجعيات في جوانب ليست من اختصاصنا ولا نفقه فيها بالقدر الذي يؤهلنا لأن نمارس في حقلها ما مارسناه من جهل ترتب عليه أخطاء جسيمة لازلنا ندفع ثمنها حتى الآن على صعيد وحدتنا الوطنية والتعريف بقضيتنا والدفاع عنها في المحافل الإقليمية والدولية.

فاجتهدنا في أحسن الأحوال وأفتينا في أسوأها، حتى إننا أقحمنا أنفسنا في قضايا خلافية حادة ما كان لها ان تكون فيما لو عرفنا قدر أنفسنا واعدنا القول الفصل في تلك القضايا إلى الضالعين في علومها من المتخصصين في القانون الدولي وفي قضايا سياسية تشبه قضيتنا الوطنية " قضية الجنوب " ليكونوا حكما فيما شجر بيننا من خلاف على فرضية أننا جميعا ننشد الاستقلال ونتباين في وسائل تحقيقه .

فما العيب في ان نرجع وان شئنا الواقعية " نحتكم " جميعا لمؤسسات قانونية - عربية او أجنبية - متخصصة في القضايا الدولية لتقول لنا " فصل الخطاب " في الطرح والصيغة النظرية القانونية المناسبة لقضية الجنوب،التي يجب ان يتبناها المجموع الوطني الجنوبي ككل ويعتمدها كصيغة متفق عليها، والتي على أساسها – وهنا حجر الزاوية – تبنى مختلف الأمور النظرية والعملية التي نختلف حولها حاليا الى هذه الدرجة المفزعة من الشقاق والنزاع والجفاء وربما العداء غير المبرر .

لنقف بهدوء الآن أمام هذا الكم الهائل " المربك " من المصطلحات السياسية والقانونية التي نتجاذبها في أطروحاتنا في الشأن الوطني مثل " الانفصال – فك الارتباط – استعادة الدولة - حق تقرير المصير – الفيدرالية الثنائية بين إقليمين .. الخ " ثم لنسأل أنفسنا السؤال المسئول التالي : هل كان حديثنا واعتمادنا لأي من المصطلحات السياسية السابقة ناتج عن " فهم قانوني " لها ام انه كان مجرد اجتهاد وإفتاء شخصي او جماعي تفتقت به أذهاننا ؟ ! .. وهل كنا ندرك ان اعتماد اي مصطلح من تلك المصطلحات التي نتداولها حاليا – بكل عفوية – يترتب عليه مفاهيم ومعاني ربما لا تلتقي مع الهدف الوطني السامي المتعلق بالتحرير والاستقلال وانها تذهب بهذا الطرف الجنوبي او ذاك إلى التزامات ونتائج أخرى لا علاقة لها البتة فيما كان يظن انه يسير باتجاهه، وانه بما اعتمد من صيغ إنما يضع نفسه في منزلة اقل مما يضعه حقه الطبيعي فيها !

فعلى سبيل المثال لا الحصر، هل كان يعي أنصار مشروع " الفيدرالية الثنائية " مختلف الجوانب القانونية والسياسية التي يمكن ان تترتب وتنعكس على " جوهر " قضية الجنوب نتيجة لتبني مثل هذا الخيار والحديث عنه " كخيار وطني " من قبل طرف جنوبي في المحافل الإقليمية والدولية ؟! .. وهل استعان " أنصار هذا المشروع " بخبراء في القانون الدولي وفي النزاعات الدولية حينما بدأت فكرة هذا المشروع تختمر في " أذهانهم السياسية " ليستفتوهم قبل تبنيها – ولا عيب في ذلك – ان كانت هذه الصيغة مفيدة لجوهر قضية الجنوب ام ان العكس هو الصحيح !

وعلى الجانب الآخر ينطبق ذات القول وبنفس الدرجة على كل من يتحدث عن باقي المصطلحات السياسية الأخرى وخاصة مفهوم " حق تقرير المصير " .. وهو مفهوم يطرح في هذه المرحلة بقوة كمفهوم وكصيغة يمكن ان تكون " جامعة " لمختلف ألوان الطيف السياسي الجنوبي على أساس ان هذا المفهوم يمكن ان يكون كلمة السر في " لم الشمل " الجنوبي ...!! وعلى أساس انه سيكون " المنطقة الوسط " التي يمكن ان تلتقي في مركزها جميع الأطراف الجنوبية التي عليها ان تتنازل لبعضها في اطروحاتها ومفاهيمها – بحسب هذا الطرح - من اجل خاطر عيون " الوحدة الوطنية " الجنوبية ! ..

ترى ما هي " البديهية – السلبية التي يمكن رصدها في هذه الحالة بكل سهولة والتي هي مبعث رثاء لحالنا نحن الجنوبيين ! .. انها بديهية تقول إننا من اجل تحقيق هدف وطني – سام بلا شك – وهو " لم الشمل او توحيد الصف الجنوبي " علينا أن نقتحم وننتهك حقل آخر وهو " الحقل القانوني " لنعبث بقيمه ومفاهيمه – دون ان نعلم او ندرك – ما يمكن ان ينتج عن ذلك الانتهاك من خسارة فادحة على جانب آخر يخص الشأن الوطني الجنوبي وهو جوهر قضية الجنوب، ليصبح الوضع في مثل هذه الحالة أشبه ما يكون بالنزوع نحو تحقيق هدف وطني رئيسي على حساب هدف وطني رئيسي آخر دون ان ندرك ذلك .

ان الاعتراف بالحق فضيلة والرجوع عن الخطأ وعدم المكابرة سمة من سمات التواضع والثقة بالنفس، والقول بأنني كنت " اجهل هذا الأمر " أفضل ألف مرة من الادعاء كذبا بأنني اعرف " كل شيء " او العناد لمجر الانتصار للذات وكبريائها ! .. نتحدث عن " فك الارتباط " ونتحدث عن " الانفصال " ونتحدث عن " حق تقرير المصير " ونتحدث عن " الفيدرالية الثنائية " من منطلقات " اجتهادية " تحتمل الخطأ وتحتمل الصواب ..

لكن الكارثة الكبرى انها تبنى على تلك الاجتهادات مشاريع سياسية متكاملة تعقد لها مؤتمرات وتحشد لها طاقات وتستنفر من اجلها قوى وتتمترس حولها " مجاميع سياسية " ثم ندخل بعد ذلك في " مجابهات " و" انشقاقات وانقسامات " لا حصر لها وكل يدعي وصلا بليلى !! .. حتى إذا ما أتت " مؤسسة قانونية دولية " في مرحلة لاحقة لكل ذلك، وقالت لهذا الطرف أو ذاك ان ما تطرحه في مشروعك هذا هو طرح لا علاقة له بجوهر قضيتك السياسية وانه يضر بها اشد الضرر،وجد صاحب المشروع نفسه في مأزق حقيقي ! ليصبح بعد ذلك كل قام به من " عمل " وما نتج عنه من أفعال وردود أفعال متشنجة مجرد ((عبث وضرر وتخريب)) .

في دراسة مطولة له خاطب زميلي الأستاذ / محمد علي شايف بواقعية ومنطقية مخرجات مؤتمر القاهرة بالسؤال التالي : لماذا تم الأخذ بالنموذج السوداني وليس بالنموذج التشيكوسلوفاكي ؟ .. على اعتبار ان هذا النموذج هو الحالة الأقرب إلى حالة " قضية الجنوب " ووحدتنا مع دولة الجمهورية العربية اليمنية ، وهي حالة انفضت فيها " الوحدة " سلميا مابين السلوفاك والتشيك بعد نحو 73 عاما ! .

ان مثل هذا التساؤل المنطقي أوصلني الى دراسة أخرى لخبير سوداني في القانون الدولي أقنعتني بعد قراءتها بتأن بخلاصة ما ذكرته في مقدمة المقال بأننا فعلا " نهرف بما لا نعرف " .. وان الطريق الأصوب لنا كجنوبيين اختصارا للوقت واحتراما لدماء الشهداء وتضحيات شعبنا البطل وتمسكا بحقنا الوطني المشروع في الحرية والاستقلال وحرصا على وحدتنا الوطنية ومن اجل تهيئة البيئة المناسبة للوحدة الوطنية الجنوبية، يتمثل في ان نعود ونحتكم جميعا إلى ما يقوله " القانون الدولي " في الرؤية المناسبة لقضيتنا من خلال استشارة " مؤسسة قانونية دولية " لكي تفتي لنا بفتوى قانونية جهة أفضل وانسب صيغة تلائم وضعنا وحالتنا وفقا للثوابت الوطنية التي اجمعنا عليها وهي الحرية والاستقلال للجنوب، خاصة وان الجميع اليوم يتحدث عن استقلال الجنوب كهدف استراتيجي لا خلاف عليه.

إن بعض النصوص التي أرجو من القارئ الكريم ان يتحمل برودتها في ظل هذه الأجواء المشحونة التي لا تقبل التعامل إلا مع كل ما هو من شاكلتها سوف يؤكد ويرسخ القناعة التي تقول بأننا فعلا نسير " على غير هدى " بشكل عام .. وان هناك " تخبطاً سياسياً " ناتجاً عن " جهل قانوني " من قبل السياسيين بجوهر قضية الجنوب .

يقول الدكتور / فيصل عبدالرحمن في دراسة له بعنوان (الجوانب القانونية لانفصال جنوب السودان) .. وسأختار هنا بعض النصوص الحرفية منها على شكل " مقتطفات " نظرا لأهميتها وفقا للآتي :

أولا : ان التوقيع كشهود من قبل رؤساء دول ووزراء خارجية وممثل للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي وممثل لمنتدى شركاء الإيقاد وممثل الاتحاد الأوروبي وغيرهم على الاتفاقية التي وقعت في 9 يناير بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان على اتفاقية السلام وضمن بروتوكول ماشاكوس الموقع في 20 يوليو 2002 والذي ينص على حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير عبر استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي لكي يؤكد وحدة السودان أو يصوت للانفصال .. إن توقيع هذه الدول – وهنا المهم – ليس له قيمة من الوجهة القانونية ، ولا يجعل هذا التوقيع من دولهم او المؤسسات التي يمثلونها " ضامنة " لتنفيذ هذه الاتفاقية ! فالقاعدة الأصولية تقضي بأن الاتفاقيات لا تفرض التزامات او ترتب حقوقا إلا لأطرافها . !

التعليق : ترى كم من ساسة الجنوب – بأمانة وصدق وتواضع – يعلم هذه القاعدة الأصولية في القانون الدولي ؟ !

ونتيجة لذلك كان لابد لهذه الاتفاقية ان تحصل على ضمان دستوري بموجب المادة 225 من دستور السودان الانتقالي لعام 2009، وحصل " حق تقرير المصير " على ذات الضمان وفقاً للمادة 219 والمادة 222 التي نصت على إجراء استفتاء قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية .

ثانيا : انفصلت باكستان عند الهند في عام 1947، وسنغافورة عن ماليزيا في عام 1965، وبنغلاديش عن باكستان في عام 1971، وتيمور الشرقية عن اندونيسيا في عام 2002، ولكن انفصال جنوب السودان عن السودان ستكون حالة الانفصال الأولى في أفريقيا بامتياز رغم أنها ذات طابع رضائي، وربما يرى البعض ان انفصال اريتريا عن أثيوبيا 1993 هو السابقة الأولى في افريقيا، غير ان المرجع هو أن حالة اريتريا كانت استقلالا وليست انفصالا . فاريتريا لم تكن جزء من أثيوبيا .

التعليق : أليست حالتنا الوطنية " قضية الجنوب " أكثر وضوحا من حالة اريتريا، التي لا يعتبر " القانون الدولي " حالتها حالة انفصال بقدر ما هي حالة استقلال !! فما بالك بقضيتنا " قضية الجنوب " .. ترى لماذا نفرط في حقوقنا القانونية بمثل هذه السذاجة والتسطيح ونهرول تجاه مشاريع سياسية تنتقص من حقنا القانوني بشكل سافر كما نلاحظ في الحالة (الإثيوبية – الاريترية) ؟؟.

ثالثا : الخلافة في عضوية المنظمات الدولية في حالة الانفصال

ان العضوية في المنظمات الدولية لا يمكن اكتسابها بالخلافة في حالة الانفصال مادامت الدولة السلف (دولة الشمال) لا تزال قائمة وتتمتع بشخصيتها الدولية، لذا فانه يتعين على الإقليم المنفصل ان يتقدم بطلب عضوية للمنظمة المعنية، وقد حددت الأمم المتحدة موقفها من هذه المسألة منذ عام 1947 عندما رفضت ادعاء باكستان بأنها خلف مشارك للهند وتستحق عضوية الأمم المتحدة تلقائيا، وقررت ان باكستان دولة جديدة وينبغي عليها التقدم بطلب عضوية .

التعليق : فحوى طلب باكستان في ذلك الوقت الذي رفض من قبل الأمم المتحدة لا ينطبق على وضع الجنوب، ورفض الطلب الباكستاني يعود إلى سببين :

1 – إن باكستان لم تكن في تصور الأمم المتحدة (خلف مشارك) في الدولة السابقة بينما يعتبر الجنوب طرف مشارك أو شريك في دولة الوحدة وبالتالي يحق له ان يحصل على " عضوية تلقائية " في المنظمات الدولية بموجب القانون الدولي في حال تحقيقه الاستقلال فورا.

2 – إن باكستان لم يكن دولة سابقة بينما الجنوب كان دولة سابقة. أي ان الجنوب كان " خلفاً مشاركاً " و " دولة سابقة " .. ومن حقه ان يستعيد جميع مقاعده السابقة وفقا لهذا.

غير ان ما يجب ان نلاحظه انطلاقا من هذه الجزئية القانونية هو ان المطالبة بحق تقرير المصير أو الفيدرالية انما ينزع عنا هذا الحق، لأننا ننزع عن أنفسنا لباسنا القانوني!.. فهل نفعل ذلك بوعي أم بدون وعي ؟ فان كان بدون وعي فعلينا مراجعة أنفسنا والاعتراف بالخطأ والرجوع الى من يفتينا فيما نجهله، وان كان بوعي فلنا حق السؤال : لماذا كل هذا الاندفاع والتنازل غير المبرر ؟

وفيما سبق يتضح – بما لا يقبل مجالا للشك – ان وضعنا القانوني متقدم عن الوضع الاريتري والوضع الباكستاني بينما تصر بعض الأطراف الجنوبية على جرنا الى حالة تضعنا في موقف قانوني اقل من الحالتين الاريترية او الباكستانية .

في لقاء مفتوح مع الأدباء والمثقفين والمبدعين

وزير الثقافة: الحرية هي أساس الإبداع

صنعاء/ سبأ:

أكد وزير الثقافة الدكتور عبد الله عوبل أن الحرية هي أساس الإبداع .. منوها بدور اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في الحفاظ على الحرية كقيمة حضارية إذا لم يتمسك بها الاتحاد فانه سيفقد جزءاً من وظيفته المهمة .

وفي اللقاء المفتوح مع الأدباء والمثقفين والمبدعين الذي نظمه أمس اتحاد الأدباء والكتاب فرع صنعاء، قال الوزير عوبل "إن علاقة الوزارة بالاتحاد علاقة تكاملية".. منوها بتعاون الوزارة مع المؤسسات الثقافية الفاعلة التي تدرك أهمية العمل الثقافي في خدمة الهوية الوطنية وفي مقدمتها اتحاد الأدباء والكتاب.

وأضاف : "وزارة الثقافة معنية بالحفاظ على هوية الشعب وتاريخه وتراثه وترسيخ القيم الايجابية وتطوير القيم الحضارية المعاصرة بما يسهم في الارتقاء بالوعي العام" .

وأشار إلى إمكانات الوزارة ومعاناتها من ضعف الميزانية جراء وضعها في ذيل قائمة الوزارات، وهو ما يجعل من دورها محدودا.. مؤكدا انه قد استوعب خلال الأيام الماضية شكاوى المبدعين ومعاناتهم ووضعها في إطار يمكن التعامل معها وفق الإمكانات المتاحة.

واستمع الوزير لاقتراحات وملاحظات واستفسارات الكتاب والمبدعين والمثقفين.. مؤكدا أهمية تعاون الجميع في هذه المرحلة المهمة والاستثنائية في تاريخ اليمن المعاصر التي تقتضي من الجميع إدراك المسؤولية الملقاة على عاتقهم والإسهام الفاعل والايجابي في إخراج البلد من الأزمة الراهنة إلى رحاب الدولة المدنية الحديثة.

صاحبي وأنا

مر عقد ونيف من الزمن منذ فرقتنا الظروف لم ير أحدنا الآخر وفجأه رأيته واقفا مع تجمهر من مختلف الأعمار، فسلمت علية وبصعوبة رد السلام بصوت شاحب وقد غلب عليه اليأس وتملكه الحزن وخيمت الكآبة على بصرة وقال: (أخاف أن تمضي بنا الأعمار بما تبقى منها ونحن في دائرة ندور فيها دون أن نشعر بالدوران ولا بالحركة .. إنها حالة جمود وملل ورتابة هذه التي نعيشها، أشعر أن الطريق تزداد وعورة وتشعب، أخاف إن نصل إلى مفترق طريق أو محطة أكثر تعقيدا من التي نحن فيها) ثم تركني وعاد إلي بين من كان وإياهم في نقاش بأصوات مرتفعة متداخلة.

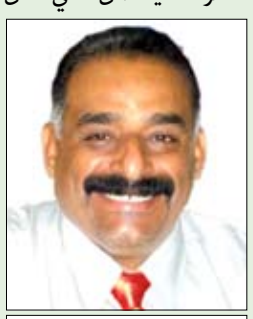

عمر بن حليس

أما أنا فبطبعي متفائل وهذه نعمة من خالقي ورازقي، من أكرمني بعقل أفكر من خلاله، فله وحده سبحانه وتعالى أحني هامتي للحمد والشكر، إليه وحده يشرئب عنقي وترتفع أكفي للتضرع والدعاء لأنه سبحانه وتعالى دون غيره من أستمد منه الثقة في عملي وحياتي، وإيماناً من لدني بذلك أقول أنني لازلت متفائلا برغم ما سمعته أو اسمعه بين الفينة والأخرى من تناولات خبرية أو تصريحات إعلامية لبعض القيادات الجنوبية المتواجدة في الخارج، متفائل والثقة تملا نفسي أن من أشرت إليهم سلفاً أو الأطراف السياسية الأخرى سيتحملون مسئوليتهم أمام الله ثم شعب الجنوب، وسيعملون بنوايا حسنة تمكنهم من الوصول إلى ما يرضي شعبنا بكل فئاته ويتيح له المشاركة في تقرير مصيره، بعيدا عن التفرد بالقرارات وإدعاء السبق، لأن المعرفة ليست حكرا على فرد أو مجموعة ..

لذلك فإن هذه الأطراف السياسية أو الإفراد مطلوب منهم أن يكونوا على أعلى قدر من الأمانة والصدق من حيث طرح الحلول والمخارج من الوضع الحالي التي يرى فيها الصواب، ومن الأهمية بمكان أن تطرح أمام الآخرين من القوى في المجتمع لضمان نجاحها، وفي تقديري إن ذلك هو الطريق الأسلم الذي يوصلنا بنا إلى الخيار الأسلم المتوافق عليه، وأي مشاريع مطروحة يجب التحاور حولها وبإشراك شعب الجنوب صاحب الحق الأول في تقرير مصيره وتلك إذن هي الضمانة لعدم تكرار الأخطاء التي ساقتنا إلى وضع نتألم منه ونعيش خطوبه ومآسيه، وأحسب أن أسس الحوار بعناوينه وآلياته والتوافق باختيار الزمان والمكان بكل وعي وبالقبول بالأخر ستكون الكفيلة بتوصيل الحوار إلى روية وآليه مجمع عليها.

(الفاشلون وحدهم هم الذين يسوقون الناس بالسياط أو السيوف إلى حظيرة رأيهم).

المجلس الأعلى لشباب عدن يهيب بالجماهير المشاركة الفاعلة في مهرجان التصالح والتسامح

عدن / متابعات :

أهاب المجلس الأعلى لشباب عدن بـ"جماهير الجنوب بجميع شرائحه ومشاربه السياسية والاجتماعية من مكونات سياسية ومكونات شبابية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والأعيان ورجال الدين والأكاديميين والحقوقيين و النشطاء المستقلين" بالمشاركة الفاعلة في المهرجان الجماهيري الاحتفائي بمناسبة الذكرى السادسة للتصالح والتسامح والذي سيقام يوم غد الجمعة الثالث عشر من يناير 2012 م في مدينة عدن.

جاء ذلك في بيان صادر عن اللجنة العليا للمجلس الأعلى لشباب عدن مساء أمس .. حيث أشار البيان إلى إن "نداء التصالح والتسامح الذي انطلق من جمعية أبناء ردفان في عام 2006 م وراج صداه في نفوس الشرفاء من أبناء الجنوب والأحرار قد مهد لانطلاق الحركة الشعبية الجنوبية في ذات العام ووضع لبناتها الأولى في بيان ارتفع واشتدت دعائمه بسواعد وتضحيات شباب وأبناء الجنوب الأبطال".

واختتم البيان بدعوة "جماهير شعب الجنوب الأبي إلى المشاركة الفاعلة والمساهمة في إنجاح المهرجان" و"أن يتم تشمير السواعد وحشد الهمم والعمل على تصعيد الفعاليات السلمية ".

تحذير أمريكي من وجود مخطط لاغتيال توكل كرمان يحول دون عودتها إلى اليمن

نيويورك / نبأ نيوز:

كشف مصدر مقرب من الناشطة اليمنية توكل كرمان- الفائزة بجائزة نوبل للسلام- عن "تحذيرات خارجية" تلقتها السيدة "كرمان" من إمكانية تعرض حياتها للخطر في حال عودتها إلى بلدها، الذي اشعلت فيه الشرارة الاولى للاحتجاجات الشبابية في يناير 2011م.

توكل كرمان

وأكد المصدر لـ"نبأ نيوز": إن الناشطة توكل كرمان "ليست رافضة للعودة إلى اليمن وإنما هناك ما يحظر عليها العودة في الفترة الراهنة "، مبيناً: أن "الأمريكان هم من أبلغوها بأن هناك خطراً محتملاً على حياتها إذا عادت الى اليمن، وقالوا إنهم لديهم معلومات بوجود تحريض شديد داخل حزب الاصلاح من قبل المتشددين على التخلص منها".

وأضاف المصدر: أن الأمريكان أبدوا قلقهم من أن انفلات الأوضاع الامنية وتعدد الأطراف السياسية المتصارعة في اليمن "يضاعف لديهم درجة القلق بشأن كرمان"، وابدوا استعدادهم لمساعدتها على الاقامة في أي بلد تختاره بما في ذلك الولايات المتحدة.

وكان كثير من الناشطين في حركة الاحتجاجات قد انتقلوا للإقامة خارج اليمن على خلفية تقاطع آرائهم مع بعض القوى المنضوية تحت مظلة "الثورة" وخوفهم من التعرض للتصفيات الجسدية وتعليق التهمة على شماعة النظام أسوة بكثير من القضايا التي اطلعوا على اسرارها خلال فترة وجودهم في ساحات الاعتصام.

جدير بالذكر أن حصول الناشطة توكل كرمان- وهي عضو مجلس شورى في حزب الاصلاح- على جائزة نوبل للسلام قوبل باستياء بالغ من قبل معظم أجنحة حزب التجمع اليمني للاصلاح الذين تعرضوا لها بهجمات عنيفة في تصريحاتهم.

مدير عام راديو إف ام شباب يؤكد أن الإذاعة ستحافظ على استقلاليتها

صنعاء/ سبأ:

أكد مدير عام راديو إف إم شباب محمد الصلوي ان الإذاعة ستحافظ على استقلاليتها من خلال بث برامجها الشبابية المعتادة دون التدخل في البرامج السياسية .

وأوضح مدير عام إف إم شباب التابعة لاتحاد شباب اليمن أن المرحلة الماضية التي مرت بها اليمن قدمت الإذاعة برامج متنوعة تبعث الأمل والابتسامة والطموح في نفوس الشباب والمجتمع من خلال برامجها الخمسة " عالم المعرفة _ شباب توك _ نبضات _ الهوى هوانا أبواب " .

وأشار الصلوي إلى أن الإذاعة قدمت أيضا برامج دينية ووطنية والتي كانت عبارة عن ساعة في كل مناسبة دينية أو وطنية وحلقتين آخريين عن الشباب اليمنيين الذين حققوا نتائج مميز اوجوائز خارجية.

يذكر ان إذاعه إف إم شباب بدأت بثها في يوليو من العام المنصرم بخمسة برامج تنموية تعليمية ترفيهية ثقافية علمية وبرنامج درامي شباب توك ، ويعمل فيها أكثر من خمسين شابا إعلامياً مؤهلين ومتخصصين في المجال الإعلامي، بالإضافة إلى ان أكثر من 20 متطوعاً يعملون ضمن طاقم البرامج بثت 149 حلقة مسجلة خلال الأشهر الخمسة.

مجلس سيدات الأعمال يختتم دورة إدارة الأزمات

صنعاء/ سبأ:

اختتمت بصنعاء أمس الدورة التدريبية الخاصة بتدريب سيدات الأعمال على إدارة الأزمات والدفاع عن الشركات بمشاركة 12 سيدة أعمال يمنية .

وتلقت المشاركات خلال خمسة أيام معارف ومهارات حول إدارة الأزمات والمشاكل التي تواجه الشركات والأعمال وكيفية اتخاذ القرار الفعال حيال تلك الأزمات والمشاكل إضافة إلى تزويدهن بمهارات الممارسة الإدارية الفعالة في مختلف الظروف.

وفي حفل تكريم المشاركات أشادت رئيس مجلس سيدات الأعمال اليمنيات الدكتورة فوزية ناشر بالتزام المشاركات بالدورة وحرصهن على إنجاحها بفاعلية .

وأشارت إلى أن المجلس سيقيم مساء اليوم الخميس أمسية خاصة لسيدات الأعمال بعنوان (أراك في القمة) تتناول العديد من قصص النجاح المشهورة في جانب الأعمال على المستوى العربي والإقليمي والدولي وطريقة تفكيرها وإدارتها للمشاريع الخاصة بها .